الملف

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

مجلس النواب يتابع ملف النازحين السوريين لجنتا الخارجية والادارة تعملان للتكامل مع الحكومة

حاول لبنان ان يستفيد من مؤتمر بروكسل الذي عقد تحت عنوان "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"، بينما تواصل لجنتا الشؤون الخارجية والمغتربين والادارة والعدل النيابيتان العمل على انجاز التوصيات التي تتكامل مع عمل الحكومة لمعالجة ملف النازحين السوريين

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب فادي علامة قال لـ"الامن العام" ان اللجنة عقدت جلسة خاصة استمعت فيها الى الخلاصة التي نتجت من اللجنة الفرعية المتعلقة بموضوع النزوح، في المقابل قيمت عضو لجنة الادارة والعدل النائبة غادة ايوب نتائج مؤتمر بروكسل وضرورة عودة النازحين وزيادة المساعدات للبنان.

علامة: افكار جديدة في ملف النزوح

اشار علامة الى انه تبين "وجود ملاحظات علينا ان نأخذها في الاعتبار وافكار جديدة في ما يتعلق بادارة ملف النزوح، وكيفية التعاطي بطريقة سلسة اكثر مع الجهات الدولية، وكان اللقاء مطولا وهو خلاصة ثمانية اشهر من عمل اللجنة في موضوع النزوح وملفه". واعتبر ان "هناك العديد من الملاحظات التي طرحت حول كيفية التعامل مع الجهات الدولية والجهات المانحة، وايضا المطلوب على الصعيد المحلي الداخلي لادارة الملف من الان حتى بدء العودة، وهذا ما يتم التركيز عليه حاليا من الناحية السياسية، حيث تخضع التوصيات للمراجعة من اجل ان تاتي شاملة نظرا الى اهمية هذا الملف وخصوصا من الجانب السياسي".

وتسعى اللجنة وفق رئيسها، الى "تشكيل ما يشبه اللوبي البرلماني من اجل تكوين موقف موحد او شبه موحد لكيفية معالجة هذا الملف المعقد والمأزوم بتداعياته". وشدد علامة على ان "اللجنة تعمل بروحية العودة الامنة للنازحين وتشجيعهم عليها، وكذلك العمل على تنظيم وجود النازحين وتصنيفهم خصوصا بعد ان يتسلم الامن العام الداتا من مفوضية اللاجئين بصفته الجهة المكلفة العمل على تسهيل عودة النازح الى بلاده، وتسلم الداتا يبين من هو اللاجىء ومن هو النازح الاقتصادي. وهناك نوع ثالث وكان موجودا ولا علاقة له بالازمة التي حصلت في سوريا ويغطي حاجات في سوق العمل اللبناني لان العامل اللبناني لا يغطيها، وهذا ينظم عبر وزارة العمل واجازات عمل وفقا للقوانين والانظمة اللبنانية، كذلك هناك وضع السجناء وغيرهم. نحن نعمل من اجل ايجاد الحلول بعيدا عن الشعبوية في هذا الملف، وبالتالي الفصل بين المطلوب من سوريا من اصلاحات وبين ما يمكن ان يتخذ من خطوات تسهل عودة النازح الى بلده لأن هذا حقه".

رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب فادي علامة.

واكد ان "مجلس نواب ولجنة الخارجية يقومان بدورهما الرقابي من خلال هذا العمل، وبالتالي تشكيل قوة ضغط ومساندة الحكومة امام المجتمع الدولي من اجل ايجاد الحلول، وبالتالي دفع الحكومة لتنفيذ ما هو مطلوب منها لاسيما وان مجلس النواب يتابع ما يحصل وهو لا يقبل بما يجري".

من المعلوم ان ملف النازحين السوريين في لبنان طرح على بساط البحث في مجلس النواب، وتحديدا من لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين منذ اكثر من ثمانية اشهر. وتم تشكيل لجنة فرعية ضمت النواب: فادي علامة، سليم الصايغ، ندى بستاني، بيار بوعاصي، وائل ابوفاعور، ابراهيم الموسوي وميشال الدويهي، وهي تعمل على تأمين اوسع مروحة من التفاهم والتوافق

على التوصيات التي يفترض ان ترفع للجنة الام وبالتالي اقرارها ورفعها الى الحكومة، لكي يأتي اي تحرك من ضمن التفاهم الوطني العام.

آخر تجليات نشاط اللجنة كان من خلال لقاء ترأسه مقررها النائب اغوب بقرادونيان مع وفد من بعثة البرلمان الاوروبي للعلاقات مع بلدان المشرق برئاسة عضو البرلمان الاوروبي ايزابيل سانتوس. وناقش المجتمعون ازمة النزوح السوري في لبنان والاعباء التي يتكبدها اللبنانيون جراء هذا النزوح.

وابدى اعضاء الوفد الاوروبي استعداد بلدانهم للوقوف الى جانب لبنان ودعمه في هذا الملف.

ايوب: لبنان بلد عبور وليس بلد لجوء

عضو لجنة الادارة والعدل النائبة غادة ايوب.

اما ايوب فقالت: "في ظل التطورات التي حصلت نتيجة الاتفاق السعودي - الايراني واثر دعوة سوريا الى العودة الى حضن جامعة الدول العربية، اتى مؤتمر بروكسل السابع ليكون بلا لون او طعم، مع كثير من التخبط في مقاربة الامور على الرغم من توجيه الاتحاد الاوروبي 3 لاءات حاسمة خلال المؤتمر: لا لعودة النازحين الى سوريا الا عودة امنة، لا للتطبيع مع النظام السوري، ولا لرفع العقوبات ضد النظام. اما في ما يتعلق بلبنان، فقد كانت نتيجته مخجلة في ظل وجود شبه اجماع وطني على ضرورة عودة النازحين الى سوريا، والعمل على زيادة المساعدات لضمان عودتهم الامنة في اسرع وقت، ذلك ان لبنان بلد عبور وليس بلد لجوء.

اضافت: "ترأس وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الاعمال عبدالله بوحبيب وفد لبنان الى مؤتمر دعم مستقبل سوريا والجوار في بروكسل، حيث قدم ورقة لبنان عن تنظيم ملف النازحين السوريين في لبنان، تمت مناقشتها في مجلس الوزراء ولم تعرض على مجلس النواب للاطلاع عليها وابداء الرأي. وقد اتت ردود الفعل اللبنانية عنيفة على نتائج المؤتمر من حيث اصرار لبنان على اهمية تغيير الاتحاد الاوروبي لمقاربته لموضوع النازحين نتيجة العبء الذي يتكبده سنويا، مما يفاقم الازمة التي تعصف به منذ سنوات. نحن نرى ان الحكومة اللبنانية لم تقدم في ورقتها سوى التمنيات، من دون اي اقتراح عملي لسياسة عامة متكاملة للعودة. المطلوب من النواب اليوم ان يقوموا بمواكبة تنظيم عودة النازحين الى سوريا ضمن ورشة عمل تشريعية تقفل الثغر القانونية التي قد تعرقل عودتهم او تساعد في طريقة ما في اعطائهم الجنسية في ما بعد، او تفسح لهم المجال في عدم احترام مذكرة التفاهم بين المديرية العامة للامن العام والمكتب الاقليمي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون النازحين حيال التعامل مع المتقدمين بطلبات اللجوء لدى مكتب المفوضية في لبنان المبرمة في العام 2003، والتي تؤكد ان لبنان غير مهيأ ليكون بلد لجوء نظرا الى اعتبارات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية. هذا بالاضافة الى وجود مشكلة النازحين الفلسطينيين على ارضه، بحيث ان لبنان ليس بلد لجوء، وان الحل المناسب هو في اعادة توطين النازحين المعترف بهم من مكتب المفوضية في بلد اخر، لاسيما ان لبنان لم ينضم الى الاتفاقية الخاصة بوضع النازحين التي اقرت في جنيف في 28 تموز 1951 والبروتوكول الملحق الصادر في 31 كانون الثاني 1967. هذا فعليا ما بدأنا العمل عليه في لجنة الادارة والعدل النيابية".

كيف يمكن حل الملف جديا ومنطقيا قالت: "الحل الجدي لموضوع النازحين السوريين في لبنان لا يكون الا عبر ديبلوماسية واضحة المعالم تعمل بالتنسيق الكامل مع الامم المتحدة وجامعة الدول العربية لتفعيل العودة الامنة للنازحين وتأمين بلد لجوء للذين لا تسمح لهم ظروفهم بالعودة الى سوريا".